مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مَجَلَّةٌ - إِسْلَامِيَّةٌ - ثَقَافِيَّةٌ - جَامِعَةٌ - مُحْكَمَةٌ

تَصْدُرُ سَنَوِيًّا عَنْ

كُلِّيَّةُ الدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

العددان التاسع والعشرون والثلاثون

لسنة 1436 - 1437 الهجرية الموافق: 2015 - 2016 الميلادية

فَنُّ الاستشهاد بالقرآن الكريم

عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ النَّحْوِيّ

د. محمد خليل الزّرّوق
جامعة بنغازي ـ ليبيا

ما زلتُ مذ عرفتُ النحو مَعنياً بكتب ابن هشام، حريصاً عليها، كَلِفاً بها، ترغّبني فيها أشياء لم أكن أتبيّنها على التفصيل أول الأمر، ثم عرفتُها، وتبيّنتُ أن أظهرها شيئان: التفنُّن في النظام، والعِناية بالاستشهاد بالقرآن الكريم.

أما الأول فحقه أن تُفرد له كلمة تشرح معالمه وطرائقه، وأما الآخر فأنواع، أشرح منها في هذه الكلمة نوعاً واحداً، هو التفنّن في إيراد الشواهد القرآنية.

حفاوة:

فقد كان ابن هشام رَحِمَهُ اللَّهُ كثير الاستشهاد بالقرآن الكريم إكثاراً مُعْجِباً، يكاد لا يترك الشاهد القرآني إلى غيره من الأمثلة الموضوعة من زيد وعمرو والضرب والإكرام ونحوها. ولا شكّ أن هذا يثبّت المسألة بشاهدها في الذِّهْن، ويصدّق القاعدة ويُؤكّدها، ويُرغّب في دراسة النَّحو وتذوّقه، خاصة عند المُشتغلين بعلوم القرآن، ويزيد المعرفة بمعاني القُرآن وإعرابه.

وإنك لتراه حفيّاً بالشواهد القرآنية، يراها أولى ما يستدلّ به.

1 - فمن شواهد ذلك أنه ردّ على من زَعم ذكر الفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول ضرورة بالحديث: «**حجّ البيت من استطاع إليه سبيلاً**»[1]، فـ (من) فاعل بـ (حجّ)، وهو مُضاف إلى مفعوله (البيت)، وهذا واقع في السعة، فبطل ادّعاء الضرورة. ثم اعتراض صنيعه هذا بالاستدلال بالحديث النبوي وترك الآية الكريمة المُشابهة له، وهي قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[2]، فقال: «فإن قلت: فهلّا استدللتَ بالآية الكريمة آية الحج»، وقوله هذا دليل على أنه حريص على أن يستدلّ بآي الكتاب، وألّا يقدّم عليها غيرها. ثم وجّه الآية بأن (من) فيها بدل من (الناس)، وأن حملها على الفاعلية للمصدر مفسد للمعنى؛ إذ يكون على ذلك: لله على الناس أن يحج المستطيع، فإن لم يحجّ المستطيع أثم كلّ الناس، وهذا غير مُراد[3].

2 - ومن ذلك أنه ذكر اختلاف النحويين في أُسلوب اعتراض الشرط على الشرط، نحو: إنْ ركبت إن ذهبت فلك دينار، وأن بعضهم يمنعه، وبعضهم يُجيزه، وذكر آيات لم يُصَحِّح أن يكون شيء منها من هذا القبيل، فلا تصلح دليلاً للمُجيز. وقال: «وإنما الدليل في قوله سبحانه: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ إلى قوله: ﴿لَعَذَّبْنَا﴾، فالشَّرطان وهما (لولا) و(لو) قد اعترضا، وليس معهما إلا جواب واحد مُتأخّر عنهما، وهو ﴿لَعَذَّبْنَا﴾. وفي آية أُخرى

(1) **صحيح مسلم**، ص42، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العربية، القاهرة، 1954م.

(2) تركت تخريج الآي لكثرتها كثرة مُفرطة في هذه الكلمة، ولرأي ذكرتُ طرفاً منه في مُقدمة كتاب **الوقف الصرفي**.

(3) **شرح الشذور**، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، 1953م، المكتبة التجارية، القاهرة، ص382-384. انظر: **المغني**، لابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، طبعة 1972م، دار الفكر، بيروت، ص694. و**شرح القطر**، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة 1963م، المكتبة التجارية القاهرة، ص309.

على مذهب أبي الحسن (الأخفش)، وهي قوله سبحانه: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾، فإنه زعم أن قوله: ﴿ٱلْوَصِيَّةُ﴾ على تقدير الفاء؛ أي: فالوصية، فعلى مذهبه يكون مِمّا نحن فيه، وأما إذا رَفَعْتَ ﴿ٱلْوَصِيَّةُ﴾ بـ ﴿كُتِبَ﴾ فهي كالآيات السابقة في حذف الجوابين (أي للشرطين)، وهذان الموطنان خطرا لي قديماً، ولم أرهما لغيري»[1]. فانظر إلى قوله الأخير هذا ودلالته على حفاوته بالآية الشواهد لمسائل النحو، خاصة في مواضع الخِلاف، وحرصه على نسبة استخراجها والتفطّن لها إلى نفسه.

3 - ومن ذلك أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾: «ولو ظفر بها أبو حيّان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنترة»[2]، يريد قوله:

جادت عليه كلّ عين ثَرَّةٍ فتركْنَ كلّ قرارة كالدرهم

ذلك أن ابن مالك أوجب مُراعاة معنى (كلّ) إذا أُضيفت إلى نكرة، نحو: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ﴾ بتذكير الضمير وإفراده، و ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ بالتأنيث، و ﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ بالجمع، وردّ قولَ ابن مالك هذا أبو حيّان، واعترض ببيت عنترة؛ إذ فيه: (فتركن) بالجمع والتأنيث، مع قوله: (كلّ عين) بإضافة (كلّ) إلى مُفرد، وخالفهما ابن هشام بتفصيل نتركه اختصاراً. ويريد بالآيتين: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾، ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾، وأجاب في شأنهما ابن هشام وفي آية سورة ص[3]. والشاهد قوله: «ولو ظفر أبو حيّان»؛ إذ يدلّ على أن التفطّن لموضع من القُرآن للاحتجاج في مسائل النِّزاع هو ظفر وفوز، يُرغَب فيه، ويُسعى إليه، وأن من شأن ابن هشام التفطّن لمثل هذا، وأن من شأن أبي حيّان الغفلة

(1) **الأشباه والنظائر في النحو**، للسيوطي، تحقيق جماعة مجمع اللُّغة العربية.
(2) **المغني**، ص263، مرجع سابق.
(3) **المغني**، ص258-263، مرجع سابق.

عنه، وأنه يأخذ ما يجد بغير فِقه وتثبّت؛ إذ كان سيعترض بها، ولا يتنبّه للجواب الذي ذكره ابن هشام فيها. وذلك على عادة ابن هشام في التعريض بأبي حيّان[1].

الاستدراك:

وكان ابن هشام يستدرك الآي على من فاته، ويستدرك بها الأحكام على من قضى بما يُخالفها، واستدلّ بغيرها.

4 - ومن شواهد ذلك أن الزمخشري ذهب إلى أن خبر (أنّ) الواقعة بعد (لو)، نحو ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ﴾ يجب أن يكون فعلاً، كالآية، وردّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾، وقالوا: إنما ذلك في المُشتق لا الجامد كالذي في الآية، وردّ ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسماً مُشتقاً في قول الشاعر:

لـــو أن حـيّـاً مـــدركُ الـفـلاح أدركـــه مـــلاعـــب الـــرمـــاح

قال ابن هشام: «وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقاً، ولم يتنبّه لها الزمخشري، كما لم يتنبّه لآية لُقمان، ولا ابن الحاجب، ولما منع من ذلك، ولا ابن مالك، وإلا لِمَا استدلّ بالشعر، وهي قوله تعالى: ﴿يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ﴾»[2]. وذكر مثل هذا في شرح قصيدة كعب ابن زهير رضي الله عنه عند قوله:

أكْرِمْ بها خُلَّةً لو أنها صَدَقت موعودَها، أوْ لَوَ انَّ النصح مقبول

فأتى بالخبر فعلاً مرة، وهي (صدقت)، ومُشتقاً مرة، وهو (مقبول)[3].

(1) انظر بحثاً لي في مجلة **تراث الشعب**، (طرابلس)، ج3، ع2، سنة 1992م، في الصلة بين أبي حيّان وابن هشام، بعنوان كريه، وضعه محرّر المجلة من عند نفسه، وألغى العنوان الذي وضعته، والأمر لله.

(2) **المغني**، ص355-357، مرجع سابق.

(3) **شرح بانت**، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، طبعة 1953م، ص29.

فاستدرك ابن هشام بآية الأحزاب على الزمخشري وابن الحاجب؛ إذ قضيا بخِلافها، وعلى ابن مالك إذِ استشهد بغيرها، وكلّهم لم يتنبّه لها.

5 - وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾، إنّ ﴿أَعْمَٰلًا﴾ مفعول به، وردّه ابن خروف بأن (خسر) لا يتعدّى، ووافقه الصفار، قال ابن هشام: «وثلاثتهم ساهون؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، ولأن (خسر) متعدّ، ففي التنزيل ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾، ﴿خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ﴾، وصوّب أنه تمييز»[1].

6 - واستدرك على قول المُعربين: إن النَّكرة إذا أُعيدت نكرة كانت غير الأُولى، وإذا أُعيدت معرفة كانت الآخرة هي الأولى، وكذا إذا أُعيدت المعرفة معرفة، أو أُعيدت المعرفة نكرة، على ما هو مشهور في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾، ومجيء الأثر: «لن يغلب عُسْرٌ يسرين»[2]. فذكر ابن هشام أنه يُشكل على هذا القول أُمور، منها أن في التنزيل آيات تردّ هذه الأحكام الأربعة. فيُشكل على أنه إذا أُعيدت النَّكرة نكرة كانت غير الأُولى، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾، فالآخِر هو الأول. ويُشكل على الحكم الثاني، وهو أن النَّكرة إذا أُعيدت معرفة كانت هي الأُولى، قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ﴾، فالصلح الأول خاص، وهو الصلح بين الزوجين، والآخِر عام؛ ولهذا يستدلّ بالآية على استحباب كلّ صلح جائز. ويُشكل على الحكم الثالث، وهو أن المعرفة إذا أُعيدت معرفة كانت هي الأولى، قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾، فإن الملك الأول عام، والآخِر خاص. ويُشكل على الحكم الرابع، وهو أن المعرفة إذا أُعيدت نكرة كانت هي الأُولى، قوله تعالى:

(1) **المغني**، ص706، مرجع سابق.

(2) روي مرفوعاً موصولاً ومرسلاً، وروي موقوفاً على عمر وابن مسعود وابن عباس ﷺ، بيّنه الحافظ في **الفتح**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحيي الدين ابن الخطيب، طبعة 1379هـ، المكتبة السلفية، القاهرة.

﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾. قال ابن هشام: «فإن ادُّعي أن القاعدة فيهن إنما هي مُستمرة مع عدم القرينة، فأما إن وجدت القرينة فالتعويل عليها - سَهُلَ»[1]. وذكر آيات أُخر في هذا رغبتُ عن الإطالة بذكرها.

I - تفريـــع:

وهذا الذي ضربتُ أمثلته من حفاوته بالآي، واستدراكه بها، بمعزل عما جعلت هذه الكلمة لبيانه؛ إذ ذاك كالتمهيد له والتوطئة. وهذه الكلمة إنما هي لشرح افتنانه في سَوْق الشواهد القرآنية، بإيرادها على وجوه من الخُصوصية والتناسق الفني يتجاوز الاستشهاد المألوف إلى شيء آخر، هو ما سميته: فن الاستشهاد.

ومن هذا الفن أن يستشهد لأكثر من فرع من المسألة بموضع واحد من القرآن، أو بأكثر من موضع بينها اتصال.

• فرعان في موضع:

فالنَّوع الأول -وهو أن يأتي بالشاهد فيه أكثر من فرع من المسألة التي يتكلم عليها- قِسمان: ما فيه فرعان، وما فيه فروع.

وما فيه فرعان في أكثر من كلمة من الموضع له أمثلة كثيرة، منها:

1 - اجتماع (إن) الشرطية و(إن) النافية في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾[2].

2 - واجتماع لحاق (ما) الكافة بـ (إنّ) المكسورة ولحاقها بـ (أنّ) المفتوحة في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾. وفيه

(1) **المغني**، ص861-863، مرجع سابق.

(2) **المغني**، ص35، مرجع سابق، **والإعراب**، لابن هشام، تحقيق: د. علي فودة، طبعة 1981م، جامعة الرياض، ص78.

أيضاً أن الأُولى لقصر الصفة على الموصوف، والآخرة لقصر الموصوف على الصفة[1].

3 - واجتماع (إذا) الفجائية و(إذا) الظرفية في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾، وقوله: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[2].

4 - واجتماع مجيء (في) للظرفية المكانية ومجيئها للظرفية الزمانية في قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ فِيٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِى بِضْعِ سِنِينَ﴾[3].

5 - واجتماع مجيء كاف الخطاب في محل نصب ومجيئها في محل جَرّ في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾، وكذا ياء المتكلم في قوله تعالى: ﴿رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ﴾[4].

6 - واجتماع إسكان لام الأمر بعد الفاء وإسكانها بعد الواو في قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى﴾[5].

7 - واجتماع زيادة (مِنْ) في المنصوب وزيادتها في المرفوع في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾[6].

8 - واجتماع العطف على السابق والعطف على اللاحق في قوله تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾[7]، ومثله: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾، فهذا على الترتيب، ثم

(1) **المغني**، ص59، مرجع سابق، و**الأوضح**، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة 1967م، 1/ 347، المكتبة التجارية، و**شرح القطر**، ص149، مرجع سابق.
(2) **المغني**، ص127، و**الموضع الأول في الإعراب**، ص68، مرجعان سابقان.
(3) **المغني**، ص223، و**الأوضح**، 3/ 38. و**شرح اللمحة**، 2/ 244، مراجع سابقة.
(4) **المغني**، ص240، و**الأوضح**، 1/ 86، مرجعان سابقان.
(5) **المغني**، ص294، مرجع سابق.
(6) **المغني**، ص426، مرجع سابق.
(7) **المغني**، ص463، مرجع سابق.

عطف بعكس الترتيب فقال: ﴿وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ﴾[1].

9 - واجتماع حذف المُبتدأ وحذف الخبر في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ﴾؛ أي: سلام عليكم، أنتم قوم مُنكرون[2].

10 -واجتماع الاعتراض بين القسم وجوابه، والاعتراض بين الموصوف وصفته في قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾[3].

11 -واجتماع تعلّق الظرف بالفعل، وتعلّقه بما فيه معنى الفعل في قوله تعالى: ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾[4].

12 -واجتماع مجيء الجار والمجرور صِلة، ومجيء الظرف كذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾[5].

13 -واجتماع حذف عامل الفاعل وحذف عامل نائب الفاعل وجوباً في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ﴾[6].

14 -واجتماع الماضي والمضارع من (زال) التامة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ﴾[7].

15 -واجتماع الفاصل الملفوظ والفاصل المقدّر بين الفعل ونون التوكيد في قوله تعالى: ﴿لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ وَلَتَسۡمَعُنَّ﴾[8].

16 -واجتماع زيادة (مِنْ) مع النَّكرة المنفية، وزيادتها مع النَّكرة المستفهم

(1) **شرح الشذور**، ص445، مرجع سابق.
(2) **المغني**، ص501، و**شرح القطر**، ص125، مرجعان سابقان.
(3) **المغني**، ص510، و**الإعراب**، ص44، مرجعان سابقان.
(4) **المغني**، ص566، و**الإعراب**، ص55، مرجعان سابقان.
(5) **المغني**، ص581، و**شرح الشذور**، ص141، مرجعان سابقان.
(6) **شرح بانت**، ص29، و**شرح الشذور**، ص165، مرجعان سابقان.
(7) **شرح بانت**، ص84، و**الأوضح**، 1/ 237. و**شرح الشذور**، ص185، مراجع سابقة.
(8) **شرح القطر**، ص35، مرجع سابق.

عنها في قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾[1].

17 -واجتماع مجيء (أولو) بالواو للرفع، ومجيئها بالياء للنصب في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾[2].

18 -واجتماع ذكر الضمير الرابط للصِّلة وحذفه وهو في موضع جر في قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[3].

19 -واجتماع مجيء (عند) للقرب المعنوي، ومجيئها للقرب الحسِّي في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[4].

20 -واجتماع تمام (أصبح) وتمام (أمسى) في قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[5].

21 -واجتماع اتحاد الفاعل واختلافه في المفعول له وعاملِه في قوله تعالى: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةًۚ﴾؛ ولهذا جُرّ ما تخلّف فيه شرط الاتحاد باللام[6].

22 -واجتماع الفصل بالضمير المُنفصل وبـ (لا) في العطف على الضمير المُتصل المرفوع المحلّ في قوله تعالى: ﴿مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْۖ﴾[7].

23 -واجتماع مجيء (رأى) للرَّجحان ومجيئها لليقين في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾[8].

---

(1) **شرح القطر**، ص246، مرجع سابق.
(2) **شرح الشذور**، ص61، و**شرح القطر**، ص49، مرجعان سابقان.
(3) **المغني**، ص655، مرجع سابق.
(4) **شرح بانت**، ص11، مرجع سابق.
(5) **الأوضح**، 1/ 254، و**شرح القطر**، ص136، مرجعان سابقان.
(6) **شرح القطر**، ص229، مرجع سابق.
(7) **الأوضح**، 3/ 390، مرجع سابق.
(8) **الأوضح**، 2/ 41، مرجع سابق.

24 -واجتماع جرّ الحرف للظاهر وجرّه للمُضمر في قوله تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[1]، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[2]، ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾، ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾.

25 -واجتماع الطلب والنفي قبل فاء السببية التي يُنصب بعدها المضارع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3]؛ لأن ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ جواب النفي، وهو: ﴿مَا عَلَيْكَ﴾ وما: عطف عليه، و ﴿فَتَكُونَ﴾ جواب النهي، وهو: ﴿وَلَا تَطْرُدِ﴾. ويجوز أن يكون ﴿فَتَكُونَ﴾ معطوفاً على ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾.

26 -واجتماع التذكير والتأنيث في العدد في قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾[4].

27 -ومن أطرف ذلك اجتماع فرعين، ثم فرعين على فرع، وذلك اجتماع مجيء الهاء في موضع نصب ومجيئها في موضع جرّ، ثم مجيئها في موضع جرّ بالحرف، وفي موضع جرّ بالإضافة، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾[5].

وما فيه فرعان في كلمة واحدة من أمثلة:

1 - اجتماع التأخر والفرعية في العامل -وهما سبب زيادة لام التقوية- في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾[6].

2 - واجتماع الإنشائية والجمود في جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿إِن

(1) **الأوضح**، 3/ 16، و**شرح الشذور**، ص317، مرجعان سابقان.
(2) **شرح الشذور**، ص449، مرجع سابق.
(3) **الأوضح**، 4/ 184، مرجع سابق.
(4) **الأوضح**، 4/ 243، و**شرح اللمحة**، 2/ 364، مرجعان سابقان.
(5) **المغني**، ص454، و**الأوضح**، 1/ 86، مرجعان سابقان.
(6) **المغني**، ص287، مرجع سابق.

تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾، ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾[1].

3 - واجتماع انتفاء الاتحاد في الفاعل وانتفاء الاتحاد في الزمن في المفعول له وعاملِه في قوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[2].

4 - واجتماع الاسمية والطلبية في جُملة جواب الشرط -ولذا ارتبطت بالفاء- في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾[3].

- **فُروع في موضع:**

ويترقّى في الافتنان فيأتي بالشاهد فيه ثلاثة فُروع للمسألة، من ذلك:

1 - أن (إذْ) تلزم الإضافة إلى جُملة اسمية، أو فعلية فعلها ماضٍ، أو فعلية فعلها مضارع لفظاً ماضٍ معنى، واجتمعت الثلاث في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[4].

2 - وأن الضمير (نا) مُشترك بين مواضع الرفع والنصب والجر، واجتمع استعماله فيهنّ في قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا﴾[5]. ويصلح هذا شاهداً أيضاً لاتصاله بالكَلم الثلاث، واستشهد ابن هشام لاتصال ياء المُتكلم بالكَلم الثلاث بقوله تعالى: ﴿إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ﴾[6].

- **فرعان على قراءتين:**

ويكون الفرعان في موضع واحد، ولكنهما على قراءتين. وهو قسمان: واقع في قراءة عشرية، وواقع في قراءة شاذة.

---

(1) **تخليص الشواهد**، لابن هشام، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، طبعة 1953م، دار الكتاب العربي، بيروت، ص442.
(2) **الأوضح**، 2/ 228، مرجع سابق.
(3) **الأوضح**، 4/ 210، مرجع سابق.
(4) **المغني**، ص116-117، مرجع سابق.
(5) **الأوضح**، 1/ 86، مرجع سابق.
(6) **شرح اللمحة**، 1/ 173، مرجع سابق.

• **فالواقع في قراءة عشرية من أمثلته:**

1 - اجتماع ذكر الضمير الرابط لجُملة الصلة وحذفه في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾، وقُرئ: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِي الأَنفُسُ﴾[1].

2 - واجتماع فتح همزة (إن) وكسرها في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾؛ وذلك لوقوعها موقع العلّة، فالفتح على تقدير الحرف، والكسر على الاستئناف[2].

3 - واجتماع فتحها وكسرها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾، المُراد الآخرة؛ وذلك لوقوعها بعد واو مسبوقة بمُفرد صالح للعطف عليه، فالكسرة على الاستئناف أو العطف على جُملة (إن) السابقة، والفتح على العطف على ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾[3].

4 - واجتماع النصب والإتباع في المُستثنى في كلام تام غير موجب والاستثناء مُتصل في قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾، ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[4].

5 - واجتماع تقدير (أنْ) مُخففةً وتقديرها ناصبة -وذلك لسبق الظن- في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ قرئ برفع ﴿تَكُونُ﴾ وبنصبه[5].

6 - واجتماع النصب والجرّ بالإضافة في الاسم التالي للوصف العامل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾، ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦ﴾[6].

---

(1) **المغني**، ص654-655، و**شرح القطر**، ص108، مرجعان سابقان.
(2) **الأوضح**، 1/ 338، و**شرح بانت**، ص38، مرجعان سابقان.
(3) **الأوضح**، 1/ 338، مرجع سابق.
(4) **الأوضح**، 2/ 257، و**شرح الشذور**، ص265، و**شرح القطر**، ص245، مراجع سابقة.
(5) **الأوضح**، 4/ 161، مرجع سابق.
(6) **الأوضح**، 3/ 230، مرجع سابق.

• **وأما الواقع في قراءة شاذة فأمثلته:**

1 - اجتماع التعدية بالباء والتعدية بالهمزة في قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، وقُرئ: ﴿أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ﴾[1].

2 - اجتماع النصب بـ (إذاً) وإهمالها؛ وذلك لوقوعها بعد واو أو فاء، في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَّا يَلْبَثُونَ﴾، ﴿فَإِذَا لَّا يُؤْتُونَ﴾، وقُرئ بالنصب ﴿وَإِذَا لاَ يَلْبَثُوا﴾، ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُواْ﴾[2].

3 - واجتماع الرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾، وهي مسألة الاشتغال[3].

• **فُروع على قراءات:**

ويكون في الموضع الواحد قراءات تصلح شاهداً لفروع من المسألة، ومن ذلك:

1 - اجتماع إعراب (قبل) و(بعد) مُنوّنين، وغير مُنوّنين، وبناؤهُما على الضم، في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾، فقد قُرئ بكلّ ذلك[4].

2 - واجتماع الرفع على الاستئناف، والجزم بالعطف، والنصب بـ (أنْ) مضمرة، في المضارع المقرون بالفاء أو الواو بعد انقضاء جملتي الشرط والجواب في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ﴾، وقوله: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمْ﴾، قرئ بكل ذلك[5].

(1) **المغني**، ص138، مرجع سابق.
(2) **الأوضح**، 4/ 167، مرجع سابق.
(3) **شرح القطر**، ص196، مرجع سابق.
(4) **الأوضح**، 3/ 154، و**شرح الشذور**، ص103، و**شرح القطر**، ص19، مراجع سابقة.
(5) **الأوضح**، 4/ 213، و**شرح الشذور**، ص351، مرجعان سابقان.

• **فرعان في سورة:**

ويجمع ابن هشام شاهدين لفرعين من مسألة، والشاهدان في سورة واحدة، ومن ذلك:

1 - اجتماع مجيء اللام في جواب (لو) المثبت وتركها في سورة الواقعة، في قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَـٰهُ حُطَـٰمًا﴾، ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَـٰهُ أُجَاجًا﴾[1].

2 - واجتماع مثال ظرف المكان ومثال ظرف الزمان في أول سورة يوسف، في قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾، ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً﴾[2].

3 - واجتماع مثال (أهلون) بالواو، ومثالها بالياء في سورة الفتح في قوله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾، ﴿إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ﴾[3].

• **فرعان في المتشابه:**

ومن الاستشهاد المُعجب الرائق أن يكون الفرعان في موضعين متشابهين من القرآن، ومن أمثلته:

1 - تسويغ الابتداء بالنَّكرة بالعطف، بأن يكون أحد المُتعاطفين يجوز الابتداء به، فشاهد ما فيه المعطوف يجوز الابتداء به: ﴿طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾، وشاهد ما فيه المعطوف عليه يجوز الابتداء به: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ﴾[4].

2 - وجواز ذكر (أن) الناصبة للمضارع بعد اللام وحذفها، فشاهد الحذف ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾، وشاهد الذكر ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾[5].

(1) **المغني**، ص358، و**الأوضح**، 4/ 231، مرجعان سابقان.
(2) **الإعراب**، ص62، مرجع سابق.
(3) **شرح القطر**، ص67، مرجع سابق.
(4) **المغني**، ص610، مرجع سابق.
(5) **الأوضح**، 4/ 191، و**شرح الشذور**، ص297، و**شرح القطر**، ص67، مراجع سابقة.

3 - وتثنية الحال وجمعها لمُتعدّد إذا اتحد اللفظ، فشاهد التثنية: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ﴾، وشاهد الجمع ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓۗ﴾[1].

4 - وإضافة (إذ) إلى الجمل، فشاهد الاسمية ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ﴾، وشاهد الفعلية: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا﴾ [2].

5 - وتأنيث العدد وتذكيره، فشاهد التأنيث: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ﴾، وشاهد التذكير: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٖ سَوِيّٗا﴾[3].

6 - وجواز المُخالفة في البدل بالتعريف والتنكير، فشاهد الموافقة: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾، وشاهد المُخالفة ﴿...إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٖ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[4].

7 - وتعدِّي بعض الأفعال إلى اثنين بنفسه، وإلى أحدهما بالحرف، فشاهد التعدّي إلى اثنين بنفسه: ﴿زَوَّجۡنَٰكَهَا﴾، وشاهد التعدّي إلى أحدهما بالحرف: ﴿وَزَوَّجۡنَٰهُم بِحُورٍ عِينٖ﴾[5].

8 - وتمييز المئة والألف بمُفرد مجرور، فشاهد المئة: ﴿بَل لَّبِثۡتَ مِاْئَةَ عَامٖ﴾، وشاهد الألف ﴿فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ﴾[6].

9 - وجمع الخُلّة بمعنى الصداقة على خِلال، فشاهد المفرد: ﴿يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ﴾، وشاهد الجمع: ﴿يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٞ﴾[7].

10 -ومجيء (لولا) و(لو ما) للتخصيص فيختصان بالفعلية، نحو: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ

(1) **الأوضح**، 2/ 336، مرجع سابق.
(2) **الأوضح**، 3/ 124، و**الإعراب**، ص69، و**شرح الشذور**، ص126، مراجع سابقة.
(3) **شرح الشذور**، ص458، مرجع سابق.
(4) **شرح الشذور**، ص444، مرجع سابق.
(5) **شرح الشذور**، ص376، مرجع سابق.
(6) **شرح اللمحة**، 2/ 368، مرجع سابق.
(7) **شرح بانت**، ص27، مرجع سابق.

عَلَيۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾، ﴿لَّوۡ مَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾[1].

11 -واختصاص (إذا) بالفعلية، ويكون الفعل ظاهراً، نحو: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ﴾، ومُضمراً، نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[2].

12 -وفصل الضمير إذا لم يتأتَّ اتصاله، وذلك بتقدّمه على عامله، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾، أو مجيئه بعد (إلّا)، نحو: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[3].

13 -وتخلّف شرط القلبية في المفعول له في: ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ﴾، ولذلك جُرَّ بالحرف، وحصوله في: ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ خَشۡيَةَ إِمۡلَٰقٖ﴾، ولذلك نُصب[4].

14 -وترجّح النصب في المُشتغَل عنه لإيهام الرفع أن الفعل صفة، نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾، ووجوب الرفع إذا كان الفعل صفة، نحو: ﴿وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾[5].

15 -ومجيء الشرط والجواب مُضارعين، نحو: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ﴾، وماضيين، نحو: ﴿وَإِنۡ عُدتُّمۡ عُدۡنَا﴾[6].

16 -ومن طريف هذا الضرب أنه جاء به في مسألة بلاغية، وذلك اختلافهم في حذف أداة التشبيه أيكون تشبيهاً أو استعارة؟ وهو نوعان: أن يكون المُشبّه به خبراً لمذكور، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمّٞ وَبُكۡمٞ﴾، وأن يكون خبراً لمحذوف، نحو: ﴿صُمّٞ وَبُكۡمٞ﴾[7].

(1) **الأوضح**، 4/ 237، مرجع سابق.
(2) **الإعراب**، ص67.
(3) **الأوضح**، 1/ 94-95، مرجع سابق.
(4) **الأوضح**، 4/ 226، مرجع سابق.
(5) **الأوضح**، 2/ 169، مرجع سابق.
(6) **الأوضح**، 4/ 205، مرجع سابق.
(7) **شرح بانت**، ص13-14، مرجع سابق.

• **فُروع في المُشابه:**

ويكون في المُتشابه شواهد لعدة من الفُروع، ومثاله في كلامه على جواب (لما)، إذ يكون جوابها فعلاً ماضياً، وشاهده: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾، وجملة اسمية مقرونة بـ (إذا) الفجائية، وشاهده: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾، أو مقرونة بالفاء، وشاهده: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾، وفعلاً مُضارعاً، وشاهده: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ﴾، والأخيرة لا تُشبه سابقاتها.

• **فرعان في كلمة:**

ويأتي بفرعين ويستشهد لهما بكلمة واحدة في موضعين، ومن أمثلته:

1 - جَرُّ الممنوع من الصرف بالفتحة، نحو: ﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾، ما لم يُضف، نحو: ﴿فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[1].

2 - وإضافة المصدر إلى الفاعل بغير ذكر المفعول، نحو: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾، وإضافته إلى المفعول بغير ذكر الفاعل، نحو: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾[2].

• **فُروع في كلمة:**

ويأتي بفُروع ويستشهد لهنّ بكلمة واحدة في مواضع، ومن أمثلته:

1 - أن في المُنادى المُضاف إلى الياء لُغاتٍ، منها: حذف الياء والاكتفاء بالكسرة، نحو: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾، وثبوت الياء ساكنة، نحو: ﴿يَا عِبَادِي لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾، وثبوتها مفتوحة، نحو: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾[3].

2 - وأن الفعل يُوحَّد مع تثنية الفاعل وجمعه كما يُوحَّد مع إفراده، نحو:

(1) **الأوضح**، 1/ 72، و**شرح الشذور**، ص38، و**شرح اللمحة**، 1/ 194، مراجع سابقة.
(2) **الأوضح**، 3/ 214، مرجع سابق.
(3) **الأوضح**، 4/ 37، مرجع سابق.

﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾، ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[1].

• **فرعان في مادة:**

ويستشهد لفرعين بمادة واحدة في موضعين، ومن أمثلته:

1 - أن فعل الشرط لا يُقرن بحرف النفي إلّا (لم)، نحو: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾، و(لا)، نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[2].

2 - وأن النون تُبْدل ميماً إذا لقيتها الباء في كلمة، نحو: ﴿ٱنۢبَعَثَ﴾، أو كلمتين، نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا﴾[3].

• **فُروع في مادة:**

ويستشهد لفُروع بمادة واحدة في مواضع، ومن أمثلته: أنه يُذْكَر في باب (أعطى) المفعولان، نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾، ويُحذفان، نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ﴾، ويُحذف الآخِر منهما، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾، ويُحذف الأول، نحو: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ﴾[4]

• **فرعان على احتمال:**

ويكون فرعان في موضع واحد، ولكن ذلك على وجه الاحتمال، ومن أمثلته:

1 - جواز كينونة الهمزة للاستفهام وللنداء في قراءة التخفيف في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾[5].

(1) **الأوضح**، 2/ 98، مرجع سابق.
(2) **شرح الشذور**، ص340، مرجع سابق.
(3) **الأوضح**، 4/ 401، مرجع سابق.
(4) **المغني**، ص830، و**شرح اللمحة**، 2/ 78، مرجعان سابقان.
(5) **المغني**، ص18، مرجع سابق.

2 - وجواز إرادة الاستفهام الحقيقي والتقرير في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا﴾[1].

3 - وجواز أن تكون (ما) موصولة ومصدرية في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾، بتقدير: إن الذي صنعوه، أو: إنَّ صُنْعهم[2].

4 - وجواز أن تكون (حتى) للغاية وللعلّة في قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[3].

5 - وجواز أن تكون (أم) مُتصلة ومُنقطعة في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[4].

- **فُروع على احتمال:**

ويكون في الموضع الواحد فروع على وجه الاحتمال، ومن أمثلته:

1 - جواز أن تكون (كان) ناقصة وتامة وزائدة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾، وقوله: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾[5].

2 - وجواز أن يكون ﴿مُنزَلًا﴾ من قوله تعالى: ﴿رَّبِّ أَنزِلْنِى مُنزَلًا مُّبَارَكًا﴾ مصدراً واسم زمان واسم مكان؛ من أجل أن صيغة اسم المفعول تصلح لذلك[6].

- **فُروع باتفاق الفواصل:**

ويأتي لفروع بشواهد تتفق في الفاصلة، نحو استشهاده في إعراب أسماء

---

(1) **المغني**، ص26، مرجع سابق.
(2) **شرح الشذور**، ص280، مرجع سابق.
(3) **المغني**، ص169، و**الإعراب**، ص72، و**شرح اللمحة**، 2/ 343، مراجع سابقة.
(4) **المغني**، ص68، مرجع سابق.
(5) **المغني**، ص726، مرجع سابق.
(6) **نزهة الطروف في علم الصرف**، لابن هشام، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، طبعة 1990م، مكتبة الزهراء-القاهرة، ص106.

الاستفهام والشَّرط؛ لوقوعها على زمان بقوله تعالى: ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾، ولوقوعها على مكان بقوله: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾، ولوقوعها على حدث بقوله: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[1].

II. تمثيل:

وما سمّيته التفريع ذاك فنّ علّة حدة، وهذا فن آخر من استشهاد ابن هشام بالآي القرآنية، وأسمّيه التمثيل، وهو أن يأتي بالموضع الواحد فيه أكثر من مثال للمسألة.

• **مثالان في موضع:**

فيأتي بالموضع فيه مثالان، وهذا النوع قسمان: قسم يكون فيه المثالان مُتلاصقين، وقسم يكون فيه المثالان مُتباعدين.

• **فمما فيه المثالان مُتلاصقان:**

1 - كسر همزة (إن) بعد عامل عُلِّق باللام، نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[2].

2 - وكينونة (أل) موصولاً بدخولها على مُشتق، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾، ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾[3].

3 - وحذف العائد المنصوب، نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾[4].

4 - ومجيء (مِنْ) لبيان الجنس، نحو: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾[5].

(1) **المغني**، ص607، مرجع سابق.
(2) **الأوضح**، 1/ 336، و**شرح الشذور**، ص205، و**شرح القطر**، ص163، مراجع سابقة.
(3) **الأوضح**، 1/ 153، مرجع سابق.
(4) **الأوضح**، 1/ 169، مرجع سابق.
(5) **الأوضح**، 3/ 21، مرجع سابق.

5 - وعطف الفعل على الفعل، نحو: ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾[1].

6 - وحذف المفعولين في باب (ظنّ) اقتصاراً، نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[2].

7 - ونصب باب (أعلم) لثلاثة مفاعيل، نحو: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا﴾[3].

8 - وتقدّم المفعول جوازاً، نحو: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾[4].

9 - ونيابة المفعول به عن الفاعل، نحو: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾[5].

10 -إضافة المصدر إلى الفاعل، نحو: ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ﴾[6].

11 -ومجيء الباء بمعنى (مع)، نحو: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾[7].

12 -وترك حذف العائد مرفوع الموضع بالابتداء إذا لم تطل الصّلة، نحو: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾[8].

13 -ومجيء (كان) بمعنى (صار)، نحو: ﴿فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾[9].

14 -ومجيء اسم المكان من غير الثلاثي، نحو: ﴿رَّبِّ أَدْخِلْنِى مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِى مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾[10].

---

(1) **الأوضح**، 3/ 394، مرجع سابق.
(2) **الأوضح**، 2/ 70، مرجع سابق.
(3) **الأوضح**، 2/ 80، مرجع سابق.
(4) **الأوضح**، 2/ 133، مرجع سابق.
(5) **الأوضح**، 2/ 138، مرجع سابق.
(6) **شرح اللمحة**، 2/ 101، و**شرح القطر**، ص267، مرجعان سابقان.
(7) **شرح اللمحة**، 2/ 249، مرجع سابق.
(8) **تخليص الشواهد**، ص158، مرجع سابق.
(9) **شرح بانت**، ص40، و**شرح القطر**، ص134، مرجعان سابقان.
(10) **شرح بانت**، ص53، مرجع سابق.

15 -وتذكير (السبيل)، نحو: ﴿وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾[1].

16 -ومجيء (أل) للعهد الذكري، نحو: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾[2].

17 -ونصب المُضارع بـ (أنْ) مُضمرة بعد لام الجحود، نحو: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾[3].

18 -واقتران جواب الشرط بالفاء؛ لأنه ماضي المعنى، نحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[4].

19 -وتعدّي (أنبأ) إلى المفعولين بالباء، نحو: ﴿أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾[5].

20 -وإعمال (أفعل) في التمييز، نحو: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[6].

21 -ومجيء (أفعل) من غير الثلاثي، نحو: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾؛ فهما من (أقسط) و(أقام)[7].

22 -وحذف المبتدأ جوازاً بعد فاء الجواب، نحو: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾[8].

23 -وحذف المُضاف، نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا

(1) **شرح بانت**، ص73، مرجع سابق.
(2) **شرح الشذور**، ص150، و**شرح القطر**، ص113، مرجعان سابقان.
(3) **شرح الشذور**، ص297، مرجع سابق.
(4) **شرح الشذور**، ص341، مرجع سابق.
(5) **شرح الشذور**، ص376، مرجع سابق.
(6) **شرح الشذور**، ص414، مرجع سابق.
(7) **شرح بانت**، ص21، و**شرح الشذور**، ص419، مرجعان سابقان.
(8) **المغني**، ص822، و**الأوضح**، 1/ 217، مرجعان سابقان.

فِيهَا﴾؛ أي: أهل القرية، وأهل العير[1].

24 -وتعدّي الفعل بصيغة (أفعل)، نحو: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾[2].

25 -ودخول لام الابتداء على ضمير الفصل بعد (إنَّ)، نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾[3].

ومعلوم أنه في هذا الضرب لا يُثبت الآية كلّها في الغالب، ولكن يُثبت أولها ويقول: الآية، اعتماداً على حفظ الحافظ.

- **ومِمّا فيه المثالان مُتباعدان:**

1 - خلوُّ (إذا) من معنى الشَّرط، نحو: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾، ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ بدليل ترك الفاء[4].

2 - وتسويغ الابتداء بالنَّكرة بالوصف، نحو: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ﴾، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[5].

3 - وحذف المبتدأ في جواب الاستفهام، نحو: ﴿مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾[6].

- **أمثلة في موضع:**

ويأتي بأمثلة في موضع واحد، وهذا أيضاً يكون على تلاصق، وعلى تباعد. فأمثلة المُتلاصق منه -وهو أدعى لأن يترك تلاوة تتمة الآية للطول-:

1 - ياء المخاطبة مُتصلة بالأمر، نحو: ﴿فَكُلِى وَٱشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا﴾[7].

2 - وحذف المبتدأ بعد القول، نحو: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ

(1) **المغني**، ص812، مرجع سابق.
(2) **المغني**، ص678، مرجع سابق.
(3) **شرح القطر**، ص164، مرجع سابق.
(4) **المغني**، ص135، و**شرح بانت**، ص18، مرجعان سابقان.
(5) **شرح الشذور**، ص182، مرجع سابق.
(6) **المغني**، ص822، مرجع سابق.
(7) **شرح اللحمة**، 1/ 173، و**شرح الشذور**، ص22، و**شرح القطر**، ص30، مراجع سابقة.

خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[1].

3 - وتعدية الفعل بصيغة (أفعل)، نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾[2].

4 - وحذف عائد الصِّفة، نحو: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾[3]. ومثلها الآية الأُخرى في السورة نفسها.

5 - وتقدّر جُملة القسم قبل (لأفعلنّ)، نحو: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَا۟ذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾، وقبل (لئن)، نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا۟ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ﴾[4].

6 - ومن أطرف تعدّد الأمثلة في الموضع الواحد استشهاده في الجملة الحالية بقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾، بـ ﴿ٱسْتَمَعُوهُ﴾ حال من مفعول ﴿يَأْتِيهِمْ﴾ أو من فاعله، قرئ (مُحدثاً)، فهو حال من الذِّكر؛ لأنه مُختص بصفته، ولسَبْق النفي. ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ حال من فاعل ﴿ٱسْتَمَعُوهُ﴾، و ﴿لَاهِيَةً﴾ حال من فاعل ﴿يَلْعَبُونَ﴾، أو من فاعل ﴿ٱسْتَمَعُوهُ﴾[5]. وترك عامداً للوضُوح، أو ساهياً: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾.

• **ومثال المُتباعد** من ذلك استشهاده لنون النسوة بقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾، ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾، ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾[6].

(1) **المغني**، ص822، مرجع سابق.
(2) **المغني**، ص678، مرجع سابق.
(3) **تخليص الشواهد**، ص195، مرجع سابق.
(4) **المغني**، ص846، مرجع سابق.
(5) **المغني**، ص847، مرجع سابق.
(6) **شرح القطر**، ص35، مرجع سابق.

• **تمثيل باتفاق الفواصل:**

ويستشهد لمسألة بشواهد تتفق في الفاصلة، ومن ذلك:

1 - استشهاده لخروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي إلى الإنكار التوبيخي بقوله تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾، ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾، ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾[1].

2 - واستشهاده لقطع (كلّ) عن الإضافة والمُقدّر جمع بقوله تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ﴾، ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾، ﴿وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَـٰلِمِينَ﴾[2].

3 - ويأتي بالشواهد على ما يشبه الفاصلة، نحو استشهاده لمجيء الفاء للعطف والسببية معاً بقوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾، ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾[3].

III. تنويع:

وهذا ضرب آخر من طريقته في الاستشهاد أُسمّيه: التنويع، وهو أن يستشهد بآي من القُرآن للمسألة بأنواع من الشواهد على سبيل التبرّع، ولو لم يذكر تلك الأنواع ما كان في الاستشهاد تقصير أو نقص، وهو في الغالب لا ينبّه عليها، ولكنك بالتأمّل تتفطّن إليها.

• **نوعان:**

فيأتي بشاهدين لنوعين، ومن أمثلته:

1 - استشهاده لتقديم المفعول وجوباً إذا كان له الصدر بقوله تعالى: ﴿فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾[4]، فأتى بشاهد لاسم الاستفهام، وشاهد لاسم الشرط.

---

(1) **المغني**، ص25، مرجع سابق.
(2) **المغني**، ص264، مرجع سابق.
(3) **شرح بانت**، ص9، مرجع سابق.
(4) **الأوضح**، 2/ 133، مرجع سابق.

2 - واستشهاده لمعنى الظَّرفية في (مِنْ) بقوله تعالى: ﴿مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[1]، فأتى بشاهد للظَّرفية المكانية، وشاهد للظرفية الزمانية.

3 - واستشهاده لمعنى الظَّرفية في الباء بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِىِّ﴾، ﴿نَجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[2]، فأتى بشاهد للظَّرفية المكانية، وشاهد للظرفية الزمانية.

4 - واستشهاده لمعنى الظَّرفية في الإضافة لقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾، ﴿يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ﴾[3]، فأتى بشاهد للزمان، وشاهد للمكان.

5 - واستشهاده لعطف الفعل على الفعل بقوله تعالى: ﴿لِّنُحْيِۦَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾، ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾[4]، فأتى بشاهد للمنصوب، وشاهد للمجزوم.

6 - واستشهاده لحذف ألف المقصور وبقاء الفتحة إذا جُمع سالماً بقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾، ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾[5]، فأتى بشاهد لجمعه مع الواو، وشاهد لجمعه مع الياء.

7 - واستشهاده للتعليق في باب (ظنّ) من أجل الاستفهام بقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[6]، فأتى بشاهد للاستفهام بالعُمْدة، وشاهد للاستفهام بالفضلة.

(1) **الأوضح**، 3/ 28، مرجع سابق.
(2) **الأوضح**، 3/ 37، **وشرح اللمحة**، 2/ 249، مرجعان سابقان.
(3) **الأوضح**، 3/ 86، مرجع سابق.
(4) **الأوضح**، 3/ 394، مرجع سابق.
(5) **الأوضح**، 4/ 301، مرجع سابق.
(6) **الأوضح**، 2/ 62، **وشرح الشذور**، ص366، مرجعان سابقان.

8 - واستشهاده لـ (مَن) الاستفهامية بقوله تعالى: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾، ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾[1]، فأتى بشاهد للَّتي بعدها فعل، وشاهد للَّتي بعدها اسم.

9 - واستشهاده للجُملة المُضاف إليها لقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾، ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾[2]، فأتى بشاهد للفعلية، وشاهد للاسمية.

10 -واستشهاده لخبر (أنْ) المُخفّفة إذا كان جُملة فعلية دعائية بقوله تعالى: ﴿أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾، ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ﴾[3]، فيمن قرأ بالتخفيف، فأتى بشاهد للدُّعاء بالخير، وشاهد للدعاء بالشر.

- **أنواع:**

ويأتي بشواهد لأكثر من نوعين، ومن أمثلته:

1 - استشهاده لدخول لام الابتداء بعد (إنّ) المكسورة على الخبر بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعۡلَمُ﴾، ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٖ﴾، ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ نُحۡيِۦ وَنُمِيتُ﴾[4]، فأتى بشواهد للخبر مفرداً، وجملة اسمية، وجملة فعلية، وشبه جملة.

2 - واستشهاده لحذف حرف النداء بقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ﴾، ﴿سَنَفۡرُغُ لَكُمۡ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾، ﴿أَنۡ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِۖ﴾[5]، فأتى بشاهد لنداء العلم، وشاهد لنداء (أيّ)، وهُما مبنيّان على الضم، وشاهد لنداء المضاف، وهو منصوب.

3 - واستشهاده للفعل الذي يلي (إن) المُخفّفة إذا كان مُضارعاً ناسخاً بقوله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزۡلِقُونَكَ﴾، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾، وإذا

(1) **المغني**، ص431، مرجع سابق.
(2) **الإعراب**، ص38، مرجع سابق.
(3) **شرح الشذور**، ص282، مرجع سابق.
(4) **الأوضح**، 1/ 344، مرجع سابق.
(5) **الأوضح**، 4/ 10، مرجع سابق.

كان ماضياً ناسخاً بقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾، ﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[1]، فأتى بشاهد من باب (كاد)، وشاهد من باب (ظنّ) في المُضارع، وشاهد من باب (كان)، وشاهد من باب (كاد)، وشاهد من باب (ظنّ) في الماضي.

4 - واستشهاده لإعمال (ما) عمل (ليس) بقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾، ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾، ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾، وقال: «لم يقع في القُرآن إعمال (ما) صريحاً في غير هذه المواضع الثلاثة»، ونبّه على أنها تعمل في مُعرفتين أو نكرتين أو مُختلفين[2]، وكلّ شاهد لنوع.

5 - واستشهاده لكسر همزة (إنّ) بعد القول بقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾، ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّيٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾، ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾[3]، فأتى بشواهد لفعل القول ماضياً ومُضارعاً وأمراً.

6 - واستشهاده للمفعول المُطلق المُؤكد لعامله بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾، ﴿وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾، ﴿صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾[4]، فأتى بشواهد للعامل ماضياً ومُضارعاً وأمراً، وكلّ ذلك بصيغة التفعيل.

7 - واستشهاده لظرف الزمان مُبهماً ومُختصّاً بقوله تعالى: ﴿سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا﴾، ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾، ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾[5]، فأتى بشواهد للعامل ماضياً ومُضارعاً وأمراً، والشواهد كما ترى متشابهة في عطف ظرف على آخر.

8 - واستشهاده لألفاظ العقود في تمييز العدد بقوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾، ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾، ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾،

(1) **الأوضح**، 1/ 368، مرجع سابق.
(2) **شرح الشذور**، ص193، مرجع سابق.
(3) **شرح الشذور**، ص206، مرجع سابق.
(4) **شرح الشذور**، ص226، مرجع سابق.
(5) **شرح الشذور**، ص231، مرجع سابق.

﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾، ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾، ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[1]، فأتى بشواهد للعُقود من ثلاثين إلى تسعين، وإنما ترك قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾؛ لأنه لم يُصرَّح فيه بالتمييز.

9 - واستشهاده لما يتعدّى بنفسه من الأفعال كأفعال الحواسّ بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾، ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ﴾، ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ﴾، ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[2]، فأتى بشواهد للحواسّ الخمس.

10 -واستشهاده لاشتراط أن يكون ما قبل ضمير الفصل مبتدأ في الحال أو في الأصل بقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾، ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾،[3]، فأتى بشواهد من باب المُبتدأ، ومن باب (كان)، ومن باب (إن)، ومن باب (ظنّ)، وأتى بالضمير أيضاً للمتكلّم وللمخاطب وللغائب.

11 -واستشهاده لكسر همزة (إنّ) في العِلَّة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾، ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾، في قِراءة من كسر الهمزة في الأخيرة[4]، فأتى بشواهد للعلّة للنهي، وللأمر، وللخبر.

12 -واستشهاده للجُملة المُضاف إليها اسم الزمان، سواء أكان ظرفاً أو اسماً، بقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىَّ يَوْمَ وُلِدتُّ﴾، ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ﴾، ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾، ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾، قال: «ألا ترى أنّ اليوم ظرف في الأُولى، ومفعول ثانٍ في الثانية، وبدل منه في الثالثة، وخبر في الرابعة؟ ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفاً

(1) **شرح الشذور**، ص255، مرجع سابق.
(2) **شرح الشذور**، ص356، و**شرح اللمحة**، 2/ 76، مرجعان سابقان.
(3) **المغني**، ص641، مرجع سابق.
(4) **شرح بانت**، ص38، مرجع سابق.

لـ ﴿يَخۡفَىٰ﴾ من قوله تعالى: ﴿لَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنۡهُمۡ شَيۡءٞۚ﴾»[1].

• **تنويع باتفاق الفواصل:**

ويزيد في التفنّن بأنواع مُتفقة في الفواصل أو ما يُشبهها، فمن ذلك:

1 - استشهاده لتأخر أدوات الاستفهام عن حروف العطف بخلاف الهمزة بقوله تعالى: ﴿وَكَيۡفَ تَكۡفُرُونَ﴾، ﴿فَأَيۡنَ تَذۡهَبُونَ﴾، ﴿فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ﴾، ﴿فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾، ﴿فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ﴾، ﴿فَمَا لَكُمۡ فِي ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيۡنِ﴾[2]، فأتى بشواهد ليست أدوات، ولو اقتصر على بعضها لكان كافياً. وانظر كيف قرن شاهدي المثنى، واقتصر على ﴿فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ﴾ قبل تمام الجُملة ليتمّ له الاتفاق؟

2 - واستشهاده للجُملة التابعة لمُفرد نعتاً له بقوله تعالى: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ﴾، ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ﴾، ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِۚ﴾[3]، فأتى بشاهد لها وهي في محلّ رفع، وشاهد لها وهي في محل نصب، وشاهد لها وهي في محلّ جرّ، مع الاتفاق في الأواخر، وترك ما يتعلّق بالشاهد الثاني، فإن تمامه: ﴿يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾؛ ليتمّ الاتفاق أيضاً.

• **التنظير والترجيح والتوضيح:**

هذه أبواب من فنّ ابن هشام في الاستشهاد بالقرآن الكريم، كنت على أن أشرح طرائقه فيها، وأُكثر من أمثلتها وألوانها، ثم رأيت أن ذلك مبثوث في طول كتاب **المغني**، حتى إنه قال في مُقدّمته: «وقد تجنّبت هذين الأمرين [يعني: إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، وإعراب الواضحات]، وأتيتُ مكانها بما يتبصّر به الناظر، ويتمرّن به الخاطر، من إيراد النظائر القرآنية، والشواهد

(1) **المغني**، ص547، مرجع سابق.
(2) **المغني**، ص22، مرجع سابق.
(3) **المغني**، ص554، **والإعراب**، ص40، مرجعان سابقان.

الشِّعرية، وبعض ما اتفق في المجالس النحوية»[1]. وتجد ذلك وافراً في الجِهة السابعة من الباب الخامس في ذكر الجِهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من قِبَلها، وهي أن يحمل كلاماً على شيء ويَشْهَدَ اسْتِعْمالٌ آخرُ في نظير ذلك الموضع بخلافه، والجِهة الثامنة، وهي أن يحمل على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه، وفي الفصل الطويل الذي عقده للحذف؛ إذ كان يستدل على المحذوف وكيفية تقديره بالنظائر.

ولكن أذكر بعض ما أستحسنه من هذه الضُّروب، وبعض ما وجدته في غير المغني منها. فمن ذلك:

1 - فصل عقده للتدريب في (ما)، وذكر فيه قوله تعالى: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ﴾، أن (ما) الأُولى تحتمل النَّافية والاستفهامية، و(ما) الآخرة موصول اسمي أو حرفي، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُغۡنِي عَنۡهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰ﴾، ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ﴾، و(ما) فيهما تحتمل الاستفهامية والنافية ورجّح النفي بقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُهُمۡ﴾؛ لأنه مُتعيّن فيه[2]. فذكر النظائر المُتشابهة، ورجّح أحدها.

2 - وقولهم: (جاء زيد ركضاً) يحتمل المصدرية والحالية، ورجّح الحالية بقوله تعالى: ﴿ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗاۖ قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾، فمجيء ﴿طَآئِعِينَ﴾ وهو الحال، في موضع ﴿طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا﴾ يدلّ على أنهما حالان[3].

3 - وقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ﴾ في الأعراف، يحتمل أن يكون الأصل: بما كذبوه، وبما كذبوا به، ويرجّح الآخِر منهما التصريح به في سورة يونس[4].

4 - وتنبيهه على أنه قد يحتمل الموضع أكثر من وجه، ويوجد ما يرجّح كلّاً

(1) **المغني**، ص16، مرجع سابق.
(2) **المغني**، ص414-415، مرجع سابق.
(3) **المغني**، ص729، و**شرح الشذور**، ص31، مرجعان سابقان.
(4) **المغني**، ص736، مرجع سابق.

منها، كقوله تعالى: ﴿فَٱجۡعَلۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكَ مَوۡعِدٗا لَّا نُخۡلِفُهُۥ﴾، فالموعد مُحتمل للمصدر، ويشهد له: ﴿لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ﴾، وللزَّمان، ويشهد له: ﴿قَالَ مَوۡعِدُكُمۡ يَوۡمُ ٱلزِّينَةِ﴾، وللمكان، ويشهد له: ﴿مَكَانٗا سُوٗى﴾، وإذا أعرب ﴿مَكَانٗا﴾ بدلاً من ﴿مَّوۡعِدٗ﴾ لا ظرفاً لـ ﴿نُخۡلِفُهُۥ﴾ تعيّن للمكان[1].

5 - وقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ﴾ الواو فيه لام الكلمة، والنون ضمير النّسوة، والفعل مبني، وأما: (الرجال يعفون) فالواوُ: ضمير المذكّرين، والنون علامة الرفع، وهي تحذف في النصب، نحو: ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾[2]، فوضّح بما في الموضع نفسه، وباللفظ نفسه.

6 - ومجيء (أُخرى) بمعنى (آخرة)، نحو: ﴿وَقَالَتۡ أُولَىٰهُمۡ لِأُخۡرَىٰهُمۡ﴾، فإذا كانت جمعت على (أُخَر) مصروفاً، واستدل لمجيئها كذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ عَلَيۡهِ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَۚ﴾[3]، فاستدلّ بنظيرين مُتشابهين عاقبت فيه الكلمة ما هو بمعناها.

7 - وكسر همزة (إنّ) من أجل اللام بعدها، نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾، ووضح هذا بأنها فتحت مع هذين الفعلين عند فَقْد اللام، نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمۡ كُنتُمۡ تَخۡتَانُونَ أَنفُسَكُمۡ﴾، وقوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[4].

- **النظير في الوهم والخطأ:**

ويأتي بالنظائر في أوهام العُلماء في الإعراب وغيره:

1 - فوهّم الزمخشري في تجويز الحال من الفاعل ومن المفعول في قوله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ﴾؛ لأن (كافة) مُختص بمن يعقل؛ أي: لا يكون إلا حالاً من الفاعل، قال ابن هشام: «ووهمه في قوله

(1) **المغني**، ص776، مرجع سابق.
(2) **الأوضح**، 1/ 75، مرجع سابق.
(3) **الأوضح**، 4/ 123-124.
(4) **شرح القطر**، ص163، مرجع سابق.

تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾، إذ قدّر (كافة) نَعتاً لمصدر محذوف؛ أي: إرسالة كافة -أشدّ؛ لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجَه عما التُزم فيه من الحالية. ووهمه في خطبة المُفصل إذ قال: مُحيط بكافة الأبواب- أشدّ وأشدّ؛ لإخراجه إياه عن النصب البتة»[1]. فذكر وهم الزمخشري في النظائر على وجه التدرّج.

2 - ونبّه على خطأ الرازي في تِلاوة قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةٗ مِّن دُونِكُمۡ﴾، فإن الرازي سأل: ما الحِكمة في تقديم ﴿مِّن دُونِكُمۡ﴾ على ﴿بِطَانَةٗ﴾، وأجاب، وليست التِّلاوة كما ذكر. قال ابن هشام: «ونظير هذا أن أبا حيّان فسّر في سورة الأنبياء كلمة ﴿زُبُرٗا﴾ بعد قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ﴾، وإنما هي في سورة المؤمنون، وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السهو رجلان لخصّا من تفسيره إعراباً»[2]. فذكر خطأ الرازي في تلاوة آية ونظّره بخطأ أبي حيّان في تلاوة آية أُخرى، ومُتابعة من لخّص من كتاب أبي حيّان.

• **التورية:**

ومن عجيب استشهاده أنه يُورّي بمعنى الآية في الردّ على من يردّ عليه، قال: «في كتاب المصاحف لابن الأنباري أن بعض الزنادقة تمسّك بقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ﴾ في الطعن على بعض الصحابة [يريد أن يجعل ﴿مِّنۡهُم﴾ للتبعيض]، والحق أن (مِنْ) فيها للتبيين لا للتبعيض؛ أي: الذين آمنوا هم هؤلاء. ومثله: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعۡدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡقَرۡحُۚ لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ مِنۡهُمۡ وَٱتَّقَوۡاْ أَجۡرٌ عَظِيمٌ﴾، وكلّهم مُحسن ومُتقٍّ، ﴿وَإِن لَّمۡ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار»[3]. وهو يُورِّي بالآية الأخيرة عن التأنيب والتحذير لمن ذكر أنه يطعن على بعض الصحابة ﷺ.

(1) **المغني**، ص732، مرجع سابق.
(2) **المغني**، ص504، مرجع سابق.
(3) **المغني**، ص421، مرجع سابق.

• **مُخالفة طريقته:**

على أن ابن هشام قد يُخالف طريقته هذه التي شرحتها في الاستشهاد بالقرآن الكريم، فيترك من الآي الأقرب والأنسب إلى غيره. ووجدت من ذلك:

1 - استشهاده للمفعول له المُستوفي للشُّروط بقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾، ولما فقد شرط المصدرية بقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾، وهو هنا الضمير، ولذا جُرَّ باللام[1]. وترك في آية البقرة: ﴿مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾.

2 - استشهاده لتعدية (نبّأ وأنبأ) إلى أحد المفعولين بالحرف بآي منها: ﴿أَنۢبِـُٔهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾، ﴿نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ﴾، ولتعديتهما إلى المفعولين بغير حرف بقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا﴾ في سورة التحريم[2]. وترك في السورة نفسها التعدية بالحرف، وذلك قوله: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ﴾، ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ﴾.

3 - واستشهاده لوجوب تأخّر الخبر إذا اقترن بـ (إلا) معنى بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ﴾، ولوجوب تأخّره إذا اقترن بـ (إلا) لفظاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[3]. وترك: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾، وهي شبه الآية الأولى.

4 - واستشهاده لاستعمال (حَسْب) استعمال الأسماء بقوله تعالى: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾، ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾[4]، فأتى به مُبتدأ واسماً لـ (إن)، وترك: ﴿حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ قريبا من موضع الأنفال المذكور.

---

(1) **شرح الشذور**، ص227، مرجع سابق.
(2) **شرح الشذور**، ص376، مرجع سابق.
(3) **الأوضح**، 1/ 208، مرجع سابق.
(4) **الأوضح**، 3/ 163، مرجع سابق.

الخاتمة:

أختم هذا البحث بتنبيهين:

أحدهما: أني لا أزعم أن هذه المواضع كلها وشبهها مِمّا استخرجه ابن هشام لم يُسبق إليه، فلا أشك في أنه أخذ بعضها عمن سلف، ولكنّ الذي أنسبه إليه عنايته بهذا الفنّ، وتتبّعه له، وحرصه عليه، واتخاذه طريقة ومنهجاً في التأليف لا يكاد يتركه.

الآخَرُ: أني إنما وَفَرْتُ الأمثلة لهذا المنهج وكثّرتها للإغراء بالانتفاع بها في تعليم العربية، وبمُتابعة ابن هشام في هذا الفن، فيُنتحى نحوُه، ويُحتذى حذوه، ويُقاس على حاضر ما ذُكِر غائبُه؛ إذ كان القُرآن العظيم لا تنقضي عجائبه.

والله أعلم.